

Distr.
GENERAL

S/PRST/1994/75
30 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان من رئيسة مجلس الأمن

في الجلسة ٣٤٧٢ التي عقدها مجلس الأمن بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة المتعلقة برواندا"، أدلت رئيسة مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي:

"نظر مجلس الأمن بعناية في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ عن الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين (S/1994/1308)، لا سيما تلك الواقعة في زائير. ويشعر المجلس ببالغ القلق للحالة التي يصفها تقرير الأمين العام.

"ويدين مجلس الأمن الأعمال التي يقوم بها زعماء رواندا السابقون وقوات الحكومة السابقة وميليشياتها، والتي ترمي، بالقوة في بعض الحالات، إلى منع عودة اللاجئين في المخيمات إلى الوطن. كما يدين المجلس ما يجري حالياً من تدخل من جانب هذه الجماعات وهؤلاء الأفراد في عملية تقديم الإغاثة الإنسانية، ويساوره شديد القلق لأن هذا التدخل قد أدى بالفعل إلى انسحاب بعض الوكالات غير الحكومية المسؤولة عن توزيع الإمدادات الغذائية داخل المخيمات.

"ويشير جزع مجلس الأمن ما يراه من مؤشرات تفيد بأن هذه الجماعات ذاتها، وهؤلاء الأفراد أنفسهم ربما يعدون لغزو مسلح لرواندا. ويشجب المجلس ما يجري من أن الأغذية التي تقوم وكالات الإغاثة بتوزيعها من أجل الأشخاص الموجودين في المخيمات إنما يساء توزيعها، فيما يبدو، تحقيقاً لهذه الغاية. ويدين المجلس هذه الأعمال جميعها. وهو يحذر هؤلاء الأشخاص، وكثيرون منهم ربما كانوا متورطين في جريمة إبادة الأجناس وفي انتهاكات خطيرة أخرى للقانون الإنساني الدولي كانت تمارس ضد رواندا في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤، من أن أعمالهم هذه لن تؤدي إلا إلى زيادة تصميم المجتمع الدولي على ضمان تقديم هؤلاء الأشخاص إلى العدالة. كذلك يشدد المجلس مرة أخرى على مسؤولية البلدان المجاورة عن ضمان عدم استخدام أراضيها لزعة استقرار الحالة داخل رواندا.

"ويلاحظ مجلس الأمن ما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ من أن الخطوة الأولى نحو التشجيع على إعادة اللاجئين إلى الوطن لا بد من أن تتمثل في جهد أكيد يبذله المجتمع الدولي للحد من تخويف العائدين المحتملين وتحسين الأمن في مخيمات اللاجئين

301194 301194 94-47606

..../..

الروانديين ولا سيما تلك الواقعة في زائير. ويعلق مجلس الأمن نفس القدر من الأهمية على ملاحظة الأمين العام التي مفادها أن أي عملية لتحقيق ذلك ستكون بلا طائل إذا لم تبذل، بالتوازي معها، جهود تستهدف تشجيع المصالحة الوطنية والتعمير في رواندا. ويشدد المجلس على حتمية إنعاش العملية السياسية من أجل تأمين إطار لأي إجراء يتخذ لمعالجة مسألة الأمن في المخيمات وإعادة اللاجئين الروانديين إلى وطنهم. وينبغي أن يشتمل الإطار على آلية لاقامة حوار مستمر بين حكومة رواندا وممثلي اللاجئين والأمم المتحدة.

"ويعتبر مجلس الأمن أن الخيارات المعروضة في تقرير الأمين العام تثير مسائل معقدة تتطلب المزيد من الإيضاح. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يجري مشاورات مع البلدان التي يحتمل أن تسهم بقوات بغية تقدير مدى استعدادها للمشاركة في عملية محتملة لحفظ السلم تجري وفقا للأسس المبينة في الفقرات ١٨-٢٥ من تقرير الأمين العام، وبالتحديد لإنشاء مناطق آمنة داخل مواقع المخيمات الكبيرة، مما يوفر شروط السلامة للاجئين في تلك المناطق. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم، في أقرب وقت ممكن، بيانا تفصيليا لأهداف عملية من هذا القبيل، والقواعد التي تحكم عملها وتكاليفها. كذلك يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل استكشاف كل السبل الممكنة، حسب الاقتضاء، لمواجهة المشاكل في المخيمات. وسينظر مجلس الأمن مرة أخرى بصورة عاجلة في هذه المسألة على ضوء ما يتلقاه من الأمين العام من معلومات إضافية.

"ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على وضع تقدير يتعلق باتخاذ تدابير أولية، على أساس مؤقت، تهدف إلى توفير مساعدة فورية لقوات الأمن الزائيرية فيما يتعلق بحماية العمليات الإنسانية في المخيمات، بما في ذلك إمكانية وزع خبراء أمنيين من حكومات الدول الأعضاء أو من خلال ترتيبات تعاقدية، وذلك لتدريب قوات الأمن المحلية ورصد أعمالها. ويطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام النظر فيما يتعين اتخاذه لمعالجة مسألة الأمن في مخيمات اللاجئين في تنزانيا وفي بوروندي. على أن المجلس يشعر بالقلق لأن استخدام قوات الأمن المحلية دون مشاركة دولية قد لا تثبت جدواه كنهج فعال لإزاء مشاكل الأمن في المخيمات.

"ويدرك مجلس الأمن أنه في أعقاب الأحداث التي نزلت برواندا فإن الحكومة بحاجة إلى مساعدة مالية فورية وكبيرة، لا سيما فيما يتعلق بتهيئة الشروط الأمنية داخل البلد والحفاظ على القانون والنظام وإقامة العدل وإعادة تأهيل الروانديين اقتصاديا واجتماعيا وتحقيق المصالحة الوطنية بينهم جميعا.

"ويحيط مجلس الأمن علما بوزع ٦٠ من موظفي حقوق الإنسان في البلد وبالخطوات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من أجل تعزيز إعادة إنشاء الإدارة المدنية في مختلف أنحاء البلد، ويتطلع إلى تحقيق الوزع الكامل. كذلك يرحب المجلس بما يجري من وضع

..../..

94-47606

إجراءات بالتعاون مع حكومة رواندا كي تبدأ المحكمة الدولية لرواندا المنشأة بموجب القرار ٩٥٥ (١٩٩٤) أعمالها.

"ويذكر مجلس الأمن الدول بأن الأمين العام قد قام، وفقا للقرار ٩٢٥ (١٩٩٤)، بإنشاء صندوق استثماري يمكن أن يكون قناة مفيدة للمساهمات التي ترمي الى تلبية الاحتياجات الفورية لحكومة رواندا. وهو يدعو المجتمع الدولي الى تقديم الموارد المالية اللازمة لخطة تطبيع الحالة الطارئة في رواندا، ولاجتماع المائدة المستديرة المقبل الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وللنداء الموحد المشترك بين الوكالات.

"ويرحب مجلس الأمن بما يعتزمه الأمين العام من العمل مع منظمة الوحدة الافريقية للتصدي للمشاكل الأوسع نطاقا في المنطقة دون الاقليمية.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن الأعمال التحضيرية جارية لعقد مؤتمر اقليمي في المستقبل القريب في بوجومبورا يعنى بتقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين والنازحين في منطقة البحيرات الكبرى، وهو المؤتمر الذي ترعاه منظمة الوحدة الافريقية والذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ٧/٤٩. كذلك يحيط المجلس علما برأي الأمين العام القائل بوجوب قيام الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، بصورة مشتركة، بعقد مؤتمر أوسع في وقت لاحق للتصدي لجملة من المسائل السياسية وغيرها، بما في ذلك المصالحة الوطنية، من أجل تحديد حلول طويلة الأجل لضمان السلم والأمن والتنمية في المنطقة دون الاقليمية. وبالنظر الى الضرورة الملحة للمضي قدما بالعملية السياسية في إطار استراتيجية شاملة، بما في ذلك اتخاذ ما يلزم من تدابير لكفالة الأمن في المخيمات والظروف داخل رواندا، فإن المجلس يطلب الى الأمين العام النظر في كيفية التعجيل بالأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد النظر".

- - - - -